الأمم المتحدة

E/CN.17/2008/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 February 2008
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة
الدورة السادسة عشرة
٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ - دورة الاستعراض

الزراعة
تقرير الأمين العام

موجز

يعاني أكثر من ٨٥٠ مليون من البشر من الجوع المزمن بالرغم من أن العالم ينتج ما يكفي الجميع من الغذاء. وبالرغم من انخفاض مستويات الفقر في المناطق الريفية خلال السنوات العشر الماضية، لا يزال يوجد في تلك المناطق حوالي ٨٨٣ مليون من الفقراء، يعتمد السواد الأعظم منهم على الزراعة في تأمين عيشهم وبقائهم. ونظرا إلى أن عدد سكان العالم سيصل، حسب الإسقاطات، إلى ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، معظمهم في البلدان النامية، فلا بد من زيادة حجم الإنتاج الغذائي، ربما إلى الضعف، ليمكن تلبية الطلب المتنامي عليه في العالم.

وفي الوقت نفسه، تزداد صعوبة التحديات التي تواجهها الزراعة بسبب أوجه جديدة من عدم اليقين وعوامل أخرى من قبيل تغير المناخ، وارتفاع أسعار الطاقة، وندرة الموارد، إضافة إلى العولمة، والتوسع العمراني، وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك، بما في ذلك الارتفاع الذي شهدته أسعار المنتجات الزراعة مؤخرا. وللدور الذي يقوم بها المزارع وغيره من أصحاب المصلحة في جميع هذه الجهود أهمية حاسمة.

ولذلك فإن الوقت حان لكي يتجه الاهتمام إلى دور الزراعة بوصفها قطاعا حاسما في الجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتخفيف من الجوع والفقر، وتحسين سبل العيش في المنطق الريفية، وتحقيق تنمية مستدامة.

* E/CN.17/2008/1.

190308 190308 08-25030 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٣
ثانيا – استعراض التنفيذ	٣-٥٢	٣
ألف – الجوع والفقر والأمن الغذائي	٤-٩	٤
باء – الإنتاج والاستهلاك الزراعيان	١٠-٢٢	٦
١ – الاتجاهات والتوقعات القطاعية	١٠-١٣	٦
٢ – أنماط الاستهلاك المتغيرة	١٤-١٦	٨
٣ – تقلص العرض وارتفاع الأسعار	١٧-١٨	٩
٤ – الزراعة وتغير المناخ	١٩-٢٠	١٠
٥ – احتمالات المستقبل	٢١-٢٢	١١
جيم – التخطيط المتكامل للزراعة المستدامة	٢٣-٤٠	١٢
١ – الأراضي الصالحة للزراعة، وإنتاجية التربة، وغلاّت المحاصيل	٢٣-٢٥	١٢
٢ – استهلاك الأسمدة واستخدام الطاقة	٢٦-٣٠	١٣
٣ – الماء والزراعة	٣١-٣٣	١٥
٤ – الموارد الجينية النباتية والحيوانية	٣٤-٣٧	١٦
٥ – الصحة الحيوانية والبشرية	٣٨-٤٠	١٧
دال – وسائل التنفيذ: التجارة الدولية والاستثمار في الزراعة	٤١-٥٢	١٨
١ – التجارة الزراعية الدولية	٤١-٤٥	١٨
٢ – الاستثمار في الزراعة	٤٦-٥٢	٢٠
ثالثا – التحديات المستمرة	٥٣-٥٧	٢٣

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير نظرة موجزة عن حالة تنفيذ الأهداف والغايات المتصلة بالزراعة، المتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة عمل جوهانسبرغ للتنفيذ التي أقرها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الدورات السابقة للجنة التنمية المستدامة. وهو يُبرز أيضا القيود والعراقيل التي تعترض البلدان في تنفيذها لتلك الأهداف والغايات، ويبيّن التحديات التي تواجهها عملية التنفيذ. ووفقا لولاية لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة، يُنظر إلى المجموعة المواضيعية التي تمثلها الزراعة، أيضا من منظور المسائل المترابطة التي حددتها اللجنة. وينبغي قراءة التقرير مقرونا بتقارير الأمين العام الأخرى عن التنمية الريفية، والأرض، والجفاف، والتصحر في أفريقيا، وبالتقرير عن التنمية المستدامة المعروض أيضا على اللجنة في دورتها الحالية.

٢ – ويستند التقرير إلى مساهمات فنية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وهي الوكالة الرائدة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل الزراعية. واستفادت الأمانة أيضا وبشكل خاص من تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨: تسخير الزراعة لأغراض التنمية، ومن التقييمات القطرية والوطنية التي قدمتها الحكومات، ومن مدخلات أصحاب المصلحة والفئات الرئيسية. ويتضمن التقرير أيضا نتائج التقييمات التي أجرتها الوكالات الإقليمية للأمم المتحدة.

ثانيا – استعراض التنفيذ

٣ – منذ ١٥ سنة، أشار الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى أنه يتعين على الزراعة أن تتغلب على التحدي المتمثل في إطعام العدد المتزايد من الجياع، لا سيما بزيادة إنتاج الأراضي المستخدمة حاليا، وبتفادي التعدي على الأراضي الصالحة للزراعة جزئيا. وبعد ذلك بخمس سنوات، أي في قمة الأرض + ٥، نادت الحكومات بضرورة اتباع سياسات تضع في صدارة أولوياتها استدامة الأمن الغذائي، بمعنى توافر الغذاء الكافي ووصول فقراء الحضر والريف إليه والاستفادة منه. وركزت دورتا لجنة التنمية المستدامة الثالثة والثامنة المعقودتان في سنتي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، على الزراعة، والتنمية الريفية، والأرض، وخلصتا إلى أنه يتعين على الزراعة أن تزيد إنتاجها من الأغذية بشكل مستدام وأن تعزز الأمن الغذائي بشكل سليم بيئيا يسهم في إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة. وأعادت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ تأكيد جميع تلك الأهداف ودعت إلى تنفيذ أهداف

مؤتمر القمة والإعلان بشأن الألفية بالتخفيض إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ من مستوى الجوع والفقر في العالم[١]. ولكن بعد انقضاء نصف المدة، ورغم أن الأمن الغذائي يمثل أولوية في سياسات جميع البلدان، فإنه لا يزال هدفا لم يتحقق بعد. وفي حين يوجد عموما ما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع، لا يزال الجوع المزمن منتشرا ولا يزال مستقبل الأمن الغذائي يواجه مصيرا غير معروف تكتنفه ندرة الموارد وعوامل تغير المناخ.

ألف – الجوع والفقر والأمن الغذائي

٤ – بالرغم من استمرار ارتفاع الإنتاج الزراعي في العالم (بما في ذلك إنتاج مصائد الأسماك، والغابات)، وتزايد عدد السكان بمعدلات أدنى مما كان متوقعا، لا يزال حوالي ٨٥٤ مليون نسمة في العالم يعانون من الجوع المزمن. منهم ٨٢٠ مليون نسمة في البلدان النامية، و ٢٥ مليون نسمة في بلدان المرحلة الانتقالية، و ٩ ملايين نسمة في البلدان المتقدمة النمو. وبعد انخفاض طفيف في عدد الجياع في تسعينات القرن الماضي، بدأ العدد في الارتفاع منذ بداية هذا العقد، مما جعل هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المتمثل في تخفيض عدد مَن لا يحصلون على تغذية كافية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، هدفا لا يرجح تحقيقه[٢].

٥ – ونظرا لزيادة عدد السكان في العالم، أسفر الانخفاض الطفيف في عدد مَن لا يحصلون على الغذاء الكافي منذ فترة الأساس، ١٩٩٠-١٩٩٢، عن انخفاض نسبة الجياع في البلدان النامية بـ ٣ نقاط مئوية، من ٢٠ في المائة في تلك الفترة إلى ١٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ (وهي أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة). وهذا يعني أن تقدما أُحرز في اتجاه تحقيق هدف الألفية الإنمائي المتمثل في التخفيض إلى النصف من نسبة الجياع بحلول ٢٠١٥. بيد أن التقدم خلال هذه الفترة كان بطيئا بالمقارنة بالفترتين السابقتين، عندما تقلص نقص التغذية بتسع نقاط مئوية (من ٣٧ إلى ٢٨ في المائة) بين الفترتين ١٩٦٩-١٩٧١ و ١٩٧٩-١٩٨١ ثم بـ ٨ في المائة أخرى (إلى ٢٠ في المائة) بين الفترتين ١٩٧٩-١٩٨١ و ١٩٩٠-١٩٩٢.

٦ – والركود الذي حدث في الجهود الرامية إلى التخفيض من الجوع في العالم يخفي تباينا كبيرا بين المناطق: فقد شهدت آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

(١) جدول أعمال القرن ٢١، الفقرة ١٤-١، ريو + ٥ (الفقرة ٦٣)؛ لجنة التنمية المستدامة، الدورة الثامنة، المقرر ٤/٨، الفقرة ٢..... خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، الفقرة ٤٠؛ منظمة الأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية (٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، روما، ١٩٩٧.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٧، روما، ٢٠٠٧.

الكاريبي انخفاضا إجماليا في كل من عدد من يعانون من نقص التغذية وانتشاره منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. ومع ذلك، فإن ما تحقق في المنطقتين لم يصل إلى المعدل المطلوب للتخفيض إلى النصف من عدد من يعانون من نقص التغذية بحلول عام ٢٠١٥. وفي حين ساعد النمو الاقتصادي الذي شهده شرق آسيا، لا سيما الصين، في التخفيف من نقص التغذية في تلك المنطقة بنسبة بلغت ٢,٥ في المائة سنويا في المتوسط، فإن جنوب آسيا تؤوي أكبر عدد من الجياع، يمثلون ٣٦ في المائة من مجموع عدد من يعانون من نقص التغذية في العالم النامي. وارتفع عدد من يعانون من نقص التغذية في كل من الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بين نفس الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤. ويمثل ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى استمرارا لاتجاه ظهر خلال العقود الثلاثة الماضية. وشهد وسط أفريقيا ارتفاعا كبيرا في كل من عدد ونسبة من يعانون من نقص التغذية[٣].

٧ - ومشكلتا الجوع والفقر، مثلما يلاحظ كثيرا، مترابطتان ترابطا لا ينفصل، ولا يمكن حل إحداهما بدون حل الأخرى. والجوع ليس فقط نتيجة للفقر وإنما هو أيضا سببا له. ومع ذلك، فإن الاتجاهات التي ظهرت في السابق توحي بأن التخفيف من الفقر لا يؤدي بالضرورة إلى التخفيف من نقص التغذية، لا سيما لدى أضعف الفئات، فالجوع المزمن يعوق التخلص من الفقر، ويوقع صاحبه فيما يسمى بـ ''فخ الجوع''.

٨ - ومع ذلك فالمؤكد أن للزراعة على غيرها من القطاعات الأخرى مزية نسبية في التخفيف من الفقر. فالمزارعون يمارسونها لتأمين الغذاء لهم ولأسرهم، وأيضا للكسب مما يبيعونه من منتجاتها. والنمو الزراعي أهم عامل في تحقيق الأمن الغذائي وكذلك في التخفيف من الفقر وفي تحقيق التنمية الشاملة عموما لا سيما في البلدان النامية. ولكن بعد ٥٠ سنة من نمو شبه متواصل شهدته الإنتاج الزراعي في العالم، ما زال هذا النجاح يستعصي على العديد من البلدان، لا سيما أقلها نموا، في السنوات الأخيرة بشكل خاص، في حين بلغت التكاليف البيئية مستويات عالية وأصبحت تهدد استدامة الإنتاج في المستقبل. ومثلما أشار البنك الدولي في **تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨**، توجد مفارقة تتمثل في أن معظم من يهددهم نقص الغذاء يعيشون في المناطق الريفية التي تنتج الغذاء، وهم مع ذلك مشترون

(٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٣٠-١٣٣، الشكلان ٢٦ و ٢٧؛ منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأغذية في العالم، روما، ٢٠٠٦؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، ٢٠٠٧.

صافون للغذاء بدلا من كونهم بائعين صافين له. فالفقر يعوق وصولهم إلى الغذاء المعروض للبيع[٤].

٩ - ومن الاعتبارات الأساسية التي تؤثر على تطور الزراعة أن المرأة أهم منتج للمحاصيل الغذائية الأساسية (الأرز والقمح والذرة). وأفادت منظمة الأغذية والزراعة أن المرأة الريفية تنتج نصف الإنتاج العالمي من الغذاء وما بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من الغذاء في معظم البلدان النامية. وفي أفريقيا بشكل خاص، ومع انخفاض مستوى مشاركة الرجل في الزراعة بسبب الحروب، والمرض والوفاة نتيجة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرهما من الأمراض، وهجرة الرجال من المدن إلى الأرياف بحثا عن العمل بأجر، تتزايد أهمية دور المرأة في الزراعة، وهي ظاهرة تعرف باسم ''تأنيث الزارعة''. وصعوبة وصول المرأة إلى المدخلات والخدمات الزراعية، والأرض، والأدوات، والتكنولوجيا، والائتمان الريفي، والتدريب والإرشاد الزراعيين، والاشتراك في صنع القرارات، كلها عوامل تحد من فرص نمو القطاع الزراعي عموما.

باء - الإنتاج والاستهلاك الزراعيان

١ - الاتجاهات والتوقعات القطاعية

١٠ - تمكن مجموع الإنتاج الزراعي في العالم إلى حد الآن من تلبية الطلب المتزايد على الغذاء (بما في ذلك المنتجات من الحبوب والماشية). وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥ بـ ٢,٠ في المائة سنويا في المتوسط، وهي نسبة تفوق معدل تزايد عدد السكان التي بلغت ١,٦ في المائة سنويا. وشهد نصيب الفرد من الإنتاج، نتيجة لذلك، ارتفاعا، لا سيما منذ أواسط التسعينات. وحدث معظم نمو الإنتاج هذا في البلدان النامية.

١١ - وشهد إنتاج بعض السلع الزراعية والطلب عليها في العالم تقلبا بمرور الوقت، ولم يكن النمو متماثلا. وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن إنتاج العالم من الحبوب ارتفع بشدة في موسم ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بعد ركود دام عدة سنوات، بيد أنه انخفض من جديد في موسم ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لأسباب تعود أساسا إلى سوء الأحوال الجوية في بعض البلدان الرئيسية المنتجة. ويقدر ارتفاع إنتاج العالم من الحبوب في عام ٢٠٠٧ بـ ٤,٦ في المائة بالمقارنة بالسنة السابقة، وتشير التوقعات الأولية في عام ٢٠٠٨ إلى الإنتاج سيزداد نتيجة زيادة كميات الحبوب المزروعة في الشتاء في أوروبا والولايات المتحدة. وفي حين قلل الجفاف والفيضانات في مختلف أنحاء العالم من احتمالات النمو في إنتاج الأرز والقمح في

(٤) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ٢٠٠٨، (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧).

عام ٢٠٠٧، من المتوقع أن يرتفع إنتاج الحبوب الخشنة، لا سيما الذرة الشامية والذرة الرفيعة، ارتفاعا كبيرا بسبب الطلب على العلف وبسبب صناعة الإيثانول. ويشهد إنتاج السلع الزراعية المرتفعة القيمة مثل الخضروات والفواكه واللحوم والألبان والزهور ارتفاعا أكبر في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة النمو(٥).

١٢ - ويمثل إنتاج الماشية حاليا حوالي ٤٠ في المائة من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في العالم، ونسبته تتزايد. وهذا القطاع أكبر مستخدم للأراضي الزراعية، بشكل مباشر في الرعي وبشكل غير مباشر في إنتاج العلف وغيره من المواد الغذائية. وشهد معدل إنتاج الماشية في العالم في السنوات الأخيرة تباطؤا، وتدنى مستواه إلى ما دون المتوسط في العقود الأربعة الأخيرة. وكان السبب في انخفاض معدل إنتاج الماشية هو ارتفاع تكلفة العلف وتفشي عدة أمراض حيوانية، منها أنفلونزا الطيور وأمراض أصابت الخنازير والبقر، وما تبع ذلك من تخوف المستهلكين وحضر تجاري وانخفاض في الأسعار. وتواصل ارتفاع الطلب على المنتجات من الماشية في البلدان النامية، مع تواصل ارتفاع الدخل، مما عزز نشاط الأسواق العالمية. أما في البلدان المتقدمة النمو فإن مجال تزايد الطلب على اللحوم محدود، فقد بلغ استهلاكها مستوى مرتفعا جدا ونشأت شواغل جديدة تتعلق بالصحة والسلامة، سببها آثار الدهون الحيوانية على صحة الإنسان وانتشار أمراض حيوانية جديدة. ويمثل الأثر الذي يحدثه إنتاج الماشية في البيئة أيضا شاغلا متواصلا للعديد من البلدان، إذ يسهم في إزالة الغابات وقد يتسبب في تحات التربة، وفي التصحر وفي فقدان التنوع البيولوجي(٦).

١٣ - وشهد قطاع تربية المائيات، أو تربية الأسماك، أسرع نمو يشهده قطاع غذائي خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، وبلغ نموه في المتوسط ٨,٨ في المائة منذ عام ١٩٧٠. وبلغ إنتاج تربية المائيات في عام ٢٠٠٦ خمسين مليون طن، وهي تنتج حاليا حوالي ٤٥ في المائة من جميع الأسماك التي يستهلكها الإنسان، ومن المتوقع أن يتجاوز ذلك الإنتاج في المستقبل القريب كميات صيد الأسماك كأهم مصدر للسمك الغذائي. وتنتج البلدان النامية ٧٩ في المائة من الإنتاج العالمي من الأسماك، تربية وصيدا، وتصدّر نصف الصادرات العالمية التي بلغت قيمتها ٨٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. ويساعد استهلاك السمك، بما فيه من مصادر بروتين هامة، ودهنيات وفيتامينات ومعادن، على التخفيف من الجوع ومن سوء التغذية.

---

(٥) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٧، الصفحات ١٢٠- ١٢٤؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، التوقعات الغذائية وتحليل الأسواق العالمية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ التوقعات لعام ٢٠٠٨، مستمدة من: منظمة الأغذية والزراعة، ''المحاصيل المتوقعة وحالة الأغذية''، العدد ١، شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٦) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٧؛ والتوقعات الغذائية وتحليل الأسواق العالمية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وتربية الأسماك تعزز الأمن الغذائي بزيادة مصادر الرزق ورفع المداخيل. ويشتغل مباشرة في قطاع تربية الأسماك في آسيا عدد يقدر بـ ١٢ مليون شخص. وتأخرت أفريقيا في الاستفادة من الازدهار الذي شهده قطاع الأسماك، وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي انخفض فيها نصيب الفرد من استهلاك الأسماك، والتي يقل نصيبها من الإنتاج العالمي من تربية الأسماك عن ١ في المائة. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن يكون الإنتاج العالمي بحاجة إلى ٣٧ طن إضافي سنوي بحلول عام ٢٠٢٠ ليمكن المحافظة على مستويات الاستهلاك الحالية من السمك من طرف سكان يتزايد عددهم. ونظرا إلى أن أساليب الصيد التقليدية بلغت أقصى مستويات الإنتاج الممكنة، فإن تربية الأسماك هي السبيل الوحيد المتبقي لملء هذا ''الفراغ السمكي''[٧].

٢ - أنماط الاستهلاك المتغيرة

١٤ - تتغير الأنظمة الغذائية المتبعة في البلدان النامية خاصة مع ارتفاع الدخل. فنصيب المواد الأساسية مثل الحبوب والجذريات والدرنيات في انخفاض، في حين يتزايد نصيب اللحوم ومشتقات الألبان وزيوت البذور. ولا تزال الحبوب تمثل من بعيد أهم مصدر للغذاء في العالم، في الاستهلاك البشري المباشر وأيضا غير المباشر كمدخلات في تربية الماشية. بيد أنه من المتوقع أن توفر اللحوم والألبان نصيبا متزايدا من النظام الغذائي البشري. والطلب يتزايد على السلع العالية القيمة مثل الفواكه الطازجة والخضروات ومنتجات البستنة والمنتجات العضوية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان المارة بمرحلة انتقالية والبلدان النامية ذات الاقتصادات السريعة النمو.

١٥ - والزراعة العضوية، التي لا تستخدم أي مدخلات كيميائية، مثل الأسمدة، تمارس في حوالي ٢ في المائة من المساحات الزراعية في العالم، أو في حوالي ٣١ مليون هكتار. وهي صناعة عالية القيمة، تولّد مبيعات بلغت قيمتها ٢٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا في عام ٢٠٠٦، واحتمالات توسعها في المناطق الأقل نموا محدودة بسبب ما تستلزمه من استثمار كثيف في بناء القدرات، وتسويق، ومراقبة شديدة للنوعية. ويرى الخبراء أن الزراعة العضوية، بالرغم من توفيرها لتغذية جيدة وتمثيلها لمصادر دخل متزايد للبلدان النامية وللعديد من البلدان المتقدمة النمو، فإنها لا تستطيع بمفردها إطعام الجياع لا اليوم ولا في المستقبل[٨].

---

(٧) منظمة الأغذية والزراعة، ''دور زراعة المائيات في التنمية المستدامة''، حدث خاص بمناسبة المؤتمر الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في روما من ١٧ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(٨) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٧، والبنك الدولي، التقرير عن التنمية في العالم، لعام ٢٠٠٨ (٢٠٠٧).

١٦ - ويعيش نصف سكان العالم اليوم في المدن، مما يزيد من ارتفاع الطلب في المناطق الحضرية على جميع أنواع الغذاء، بما فيها الفواكه الطازجة والخضروات. ونشأت ''زراعة حضرية'' في شكل حدائق عائلية على مساحات صغيرة، وعلى جانبي الطرق، والمصطبات والأفنية، لإطعام الأسرة وأيضا لبيع المنتجات عن طريق البائعين المتجولين. ويسهم المزارعون الحضريون بإنتاجهم من الفواكه والخضروات في تحسين التغذية. بيد أن استخدام المواد الكيميائية - الزراعية التي لا يخضع للمراقبة، ونوعية مياه الري غير الجيدة أحيانا أحدثت للمستهلكين مشاكل صحية.

٣ - تقلص العرض وارتفاع الأسعار

١٧ - يتبين من تحليل البيانات عن الأربعين سنة المنتهية في بداية هذا العقد أن نصيب الفرد من استهلاك الأغذية في ارتفاع مطرد، لا سيما في البلدان النامية (وإن كان ذلك الارتفاع بدرجة أقل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، في حين انخفضت أسعار المواد الغذائية. فقد انخفضت الأسعار الحقيقية للأرز والقمح والذرة، أهم محاصيل العالم الغذائية، بحوالي ٦٠ في المائة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٠. وانخفضت مؤخرا بسبب سوء المحاصيل في أهم البلدان المنتجة في الموسم ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وارتفاع الطلب بسرعة على الحبوب وغيرها من المحاصيل المستعملة في صنع الوقود البيولوجي، وارتفعت الأسعار الزراعية في العالم ارتفاعا حادا بالنسبة لجميع السلع الغذائية والعلفية تقريبا. وصحبت ارتفاع الأسعار هذا (الذي أثر أساسا على أسعار القمح والذرة ولكنه شمل أسعار جميع السلع الأخرى تقريبا) تقلبات سوقية أشد بكثير مما حدث في الماضي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أفادت منظمة الأغذية والزراعة أن أسعار الحبوب بلغت مستويات لم تبلغها منذ عقود. ومع ذلك، قللت آثار تقلبات أسعار الصرف، لا سيما انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة بالمقارنة بجميع العملات الرئيسية الأخرى، من أثر ارتفاع الأسعار الزراعية وحافظت على ارتفاع مستوى الطلب على الواردات[٩].

١٨ - وخلص تقرير أعده المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ للاجتماع السنوي للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية إلى أن ارتفاع أسعار الموارد الغذائية يهدد بالفعل سبل عيش الفقراء وتغذيتهم. ويستنتج التقرير أن ''ارتفاع الطلب على العلف والغذاء والوقود أدى مؤخرا إلى زيادات شديدة في الأسعار، لا يُتوقع

(٩) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٧، الصفحة ١٢٤، التوقعات الغذائية وتحليل الأسواق العالمية، روما، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ منظمة الأغذية والزراعة، التوقعات الغذائية، روما، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

زوالها في المستقبل المنظور، بسبب انخفاض المحاصيل وبطء نمو المنتجات الزراعية"[١٠]. وفي حين يستفيد المزارعون في أنحاء العالم من بعض مزايا ارتفاع أسعار منتجاتهم، يمكن القول إن ارتفاع أسعار التجزئة للمواد الأساسية وهو ظاهرة تعرف باسم "التضخم الغذائي" يضر بأفقر المستهلكين، من المشترين الصافين للأغذية. ووردت أنباء في أواخر سنة ٢٠٠٧ عن احتجاجات واضطرابات مدنية في عدد من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز والعجين والتورتيلا، في حين انخفض المخزون من الأرز، وهو الغذاء الأساسي لنصف سكان العالم، إلى أدنى مستوياته منذ أواسط السبعينات. وأدى ارتفاع الأسعار وانخفاض المخزون، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل والطاقة، أيضا إلى انخفاض الصادرات من الغذاء في عام ٢٠٠٦ إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من ٣٠ سنة. وأشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن ارتفاع أسعار الحبوب وتكلفة النقل، تسببت في ارتفاع التكاليف التي يتكبدها البرنامج في تأمين الغذاء للجياع بخمسين في المائة خلال السنوات الخمس الماضية[١١].

٤ - الزراعة وتغير المناخ

١٩ - يحدث أن يتأثر الإنتاج الزراعي كثيرا بآثار الاحترار العالمي وتغير المناخ. وتوقع بعض المحللين أن الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في العالم سينخفض بـ ١٦ في المائة بحلول سنة ٢٠٢٠ بسبب الاحترار العالمي، مع حدوث أشد الأضرار في البلدان النامية[١٢]. وتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في التقرير الذي قدمه فريقه العامل الثاني المعني بالآثار والتكيف والضعف (نيسان/أبريل ٢٠٠٧) تضرر الإنتاج الزراعي، بما في ذلك

(١٠) المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، "حالة الأغذية في العالم: قوى الدفع الجديدة والإجراءات التي يتعين اتخاذها"، تقرير مقدم إلى الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية في اجتماعه العام السنوي، بيجين، ٤ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٧.

(١١) ورد في النظام الدولي للمعلومات عن المعونة الغذائية، تدفقات المعونة الغذائية، حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وحدث تطور إيجابي جديد تمثل في زيادة المعونة الغذائية الصادرة من البلدان النامية نفسها التي ارتفعت (وإن كان ذلك من مستوى منخفض أصلا) بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٦ نتيجة ارتفاع أسعار منتجات المانحين التقليديين وتكلفة نقلها. برنامج الأغذية العالمي، تدفقات المعونة الغذائية لعام ٢٠٠٦ (٢٠٠٧).

(١٢) Cline, W.R., *Global Warming and Agriculture: Impact estimates by country*. Washington, DC, Center for Global Development and Peterson Institute for International Economics, 2007.

الوصول إلى الغذاء، في العديد من البلدان والمناطق الأفريقية تضررا شديدا بسبب تقلب المناخ وتغيره[١٣].

٢٠ - ومن الممكن أن يُحدث الارتفاع المتوقع في متوسط الحرارة في العالم خلال الخمسين سنة الأخيرة آثارا خطيرة تؤثر على الأمطار وعلى تواتر ومدى التقلبات الجوية الشديدة[١٤]. والبلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومن هشاشة البيئة معرضة بشدة لتلك الأخطار بسبب آثارها على إنتاج الأغذية، بما في ذلك المحاصيل الزراعية، والمراعي، والغابات، والماشية، وتغير المناطق المناخية، والتربة، وفقدان الموائل للأنواع المجتناة والأنواع البرية المستخدمة للغذاء وللعيش، إضافة إلى زيادة انتشار ومخاطر الآفات وناقلات الأمراض. وتفتقر تلك البلدان خاصة للقدرة على الاستثمار في البحوث وفي الهياكل الأساسية اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ أو التصدي لها باستيراد كميات أكبر من الأغذية[١٥]. ويؤثر هذا الخطر الثلاثي المتمثل في تغير المناخ، وارتفاع أسعار الأغذية، ونمو عدد السكان، تأثيرا سلبيا خاصة على فقراء الأرياف في أفريقيا.

٥ - احتمالات المستقبل

٢١ - تشير البيانات إلى أن معدل النمو في الطلب العالمي على المنتجات الزراعية قد تباطأ بسبب انخفاض معدل نمو السكان، وبلوغ استهلاك الأغذية مستويات مرتفعة جدا في العديد من البلدان. وعموما، من المتوقع أن يتواصل انخفاض نمو الطلب في المستقبل[١٦]. بيد أن أفقر البلدان النامية ستصبح أكثر اعتمادا على استيراد الموارد الزراعية، ولن يتحسن الأمن الغذائي في العديد من المناطق الفقيرة ما لم يتحسن الإنتاج المحلي كثيرا.

---

(١٣) IPCC, *Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Summary for Policymakers approved at the 8th Session of Working Group II of the IPCC, Brussels, April 2007.* The Final Synthesis Report of the IPCC's 4th Assessment Report is available at: http://www.ipcc.ch/ipccreports/ar4-syr.htm.

(١٤) Stern, Nicholas, *Stern Review: Economics of Climate Change*, London, United Kingdom Treasury, 2006.

(١٥) انظر http://www.iiasa.ac.at/Research/LUC/SAEZ/index.html للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن دراسة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي تناولت التقييم الإيكولوجي للزراعة في العالم في القرن الحادي والعشرين. انظر أيضا التقرير الذي أعده المعهد فيما بعد عن "تغير المناخ والضعف الزراعي"، ويمكن الإطلاع عليه في الموقع http://www.iiasa.ac.at/Research/LUC/JB-Report.pdf.

(١٦) World Bank, *WDR, 2008*, based on: Rosegrant, Mark W., et al, *"Future Scenarios for Agriculture: Plausible Futures to 2030 and Key Trends in Agricultural Growth", 2006,* Background paper for WDR 2008.

٢٢ - وتمكن المنتجون من تلبية طلبات الأسواق العالمية في السابق بالنسبة للقادرين على الدفع. بيد أن الطلب الفعلي لا يمثل مجموع الاحتياجات من الغذاء ومن غيره من المنتجات الزراعية، لأن مئات الملايين من الأشخاص يفتقرون للمال اللازم لشراء ما يحتاجونه أو شراء الموارد اللازمة لإنتاجه. ولذلك، حتى في الحالات التي تكون فيها القدرة على الإنتاج في العالم كافية، ستظل هناك مشاكل أمن غذائي على المستوى العائلي أو الوطني. وفي المناطق الحضرية يعكس الأمن الغذائي عادة الدخل المنخفض، أما في المناطق الريفية الفقيرة فكثيرا ما يكون وثيق الارتباط بمشاكل تؤثر على إنتاج الأغذية. وفي العديد من مناطق العالم النامي، لا يزال معظم الناس يعتمدون على الزراعة المحلية في الغذاء أو العيش أو كليهما، بيد أن إمكانية الاعتماد على الموارد المحلية لزيادة الإنتاج محدودة جدا، على الأقل في ظل الظروف التكنولوجية الراهنة.

جيم - التخطيط المتكامل للزراعة المستدامة

١ - الأراضي الصالحة للزراعة، وإنتاجية التربة، وغلاّت المحاصيل

٢٣ - تُستخدم حوالي ١١ في المائة من مساحة اليابسة (١,٥ بليون هكتار) حاليا في إنتاج المحاصيل (الأراضي الزراعية، والأراضي المستخدمة لمحاصيل دائمة، حسب متوسط الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥). وتمثل هذه المساحة أكثر بقليل من ثلث المساحات المقدر أنها صالحة إلى حد ما لزراعة المحاصيل. وتوجد مساحات كبيرة من الأرض (حوالي ٢,٧ بليون هكتار) لها قدرات متفاوتة على الإنتاج الزراعي في عدة بلدان، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية، بيد أن معظم هذه الأراضي يفتقر إلى الهياكل الأساسية، أو يحتاج إلى حماية الغطاء الحرجي أو لأسباب بيئية أو لمحدودية الوصول فيها إلى المدخلات الزراعية والتكنولوجية المناسبة.

٢٤ - ونمو إنتاج المحاصيل ممكن بطرائق أساسية ثلاث: توسيع المساحات، وزيادة تواتر جني محاصيلها (وكثيرا ما يكون ذلك عن طريق الري)، وتعزيز المحاصيل. وتبين الدراسات أن حوالي ٨٠ في المائة من النمو المتوقع في إنتاج محاصيل البلدان النامية سيكون نتيجة التكثيف، إما في شكل زيادة حجم المحاصيل (٦٧ في المائة) أو زيادة إنتاجيتها (١٢ في المائة). ومن المتوقع أن يرتفع النصيب العائد إلى التكثيف إلى ٩٠ في المائة وإلى أكثر من ذلك في المناطق التي تندر فيها الأراضي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا. وفي تلك المناطق سيكون التكثيف، عن طريق تحسين الإدارة والتكنولوجيات المصدر الرئيسي، بل المصدر الوحيد، لنمو الإنتاج. وفي بقية مناطق العالم سيظل توسع الأراضي القابلة للزراعة

عاملا هاما في نمو إنتاج المحاصيل في عدة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية.

٢٥ - ويتطلب تعزيز وإصلاح الموارد من الأراضي بغية تحقيق زراعة مستدامة وتدارك انخفاض الإنتاجية نهجا متكاملا متعدد الجوانب. منها ما يتصل بمفهوم الممارسة الجيدة المسماة الزراعة المحافظة، القائم على مبادئ ثلاثة هي تعريض التربة إلى أدنى حد ممكن من التقلبات، والمحافظة على غطاء دائم من التربة، وتناوب المحاصيل[١٧].

٢ - استهلاك الأسمدة واستخدام الطاقة

٢٦ - إن تحسين خصوبة التربة والحفاظ عليها شرط أساسي لتحقيق نمو مطرد في غلة المحاصيل. وبدون تربة كافية الخصوبة، لا تستجيب المحاصيل لمدخلات أخرى مثل البذور الجديدة والممارسات الإدارية. ومعظم أنواع التربة بحاجة إلى مستويات كافية من المغذيات في شكل أسمدة عضوية أو غير عضوية (معدنية). ويعزى ثلث الزيادة التي شهدها إنتاج الحبوب في العالم خلال السبعينات والثمانينات إلى زيادة استخدام الأسمدة. وارتفعت تلك النسبة في الهند إلى النصف. ويختلف مستوى استخدام الأسمدة اختلافا كبيرا بين المناطق. فقد استهلكت أمريكا اللاتينية، وأوروبا الغربية وشرق آسيا وغربها أكثر من ثلاثة أرباع الأسمدة التي استخدمت في الموسم ٢٠٠٧-٢٠٠٨، في حين أن لم يتجاوز استخدام الأسمدة في أفريقيا ٣,٤ في المائة من مجموع الاستهلاك العالمي[١٨].

٢٧ - وارتفع الاستهلاك العالمي للأسمدة ارتفاعا سريعا بين الستينات والثمانينات، وتباطأ كثيرا في التسعينات. وكان التباطؤ الذي شهدته البلدان الصناعية يعود أساسا إلى انخفاض دعم الحكومات للزراعة وتزايد القلق إزاء أثر الأسمدة غير العضوية على البيئة. وانخفض استهلاك الأسمدة أيضا في بلدان المرحلة الانتقالية انخفاضا سريعا ولكن لأسباب مختلفة، هي الركود وإعادة الهيكلة. وحتى في البلدان النامية، كان معدل استخدام الأسمدة في التسعينات أقل من نصف مستواه في العقود التي سبقتها.

---

(١٧) البيانات في هذا الفرع مستمدة من: منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٧، الجدول ألف-٧. وللمزيد من المعلومات عن زراعة المحافظة، بما في ذلك الحالات الإفرادية وأفضل الممارسات، يرجى الرجوع إلى http://www.fao.org/ag/ca.

(١٨) منظمة الأغذية والزراعة، الاتجاهات الحالية للأسمدة في العالم، والتوقعات حتى الموسم ي٢٠١١-٢٠١٢ (روما، منظمة الأغذية والزراعة، شباط/فبراير ٢٠٠٨)

٢٨ - وقد لا يكون صغار المالكين قادرين على استخدام الأسمدة نظرا لارتفاع أسعارها بسبب ارتفاع تكلفة الطاقة ونضوب المخزون من الفسفاط[١٩]. وبالرغم من أن الإفراط في استخدام الأسمدة وغيرها من المدخلات الكيميائية أثار على مدى السنوات قلقا صحيا وبيئيا، فإن بعض المحللين ينظرون إلى قلة استخدام الأسمدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كقيد يحد كثيرا من الإنتاجية الزراعية. ومن جهة أخرى، استنتج بعض الباحثين أن استخدام السماد العضوي المترلي والنفايات الزراعية في بعض أنحاء أفريقيا وفي ظروف معنية كان أنجع من استخدام السماد الكيميائي في تحسين المردود من المحاصيل[٢٠]. وعموما، يبدو أن إنتاج ما يكفي لتغذية العدد المتزايد من سكان العالم يتطلب نهجا متكاملا في الزراعة يجمع بين تحسين البذور، والاستخدام الرشيد للأسمدة، وتدابير لحماية النباتات والتربة، وممارسات إدارية جيدة.

٢٩ - وأُجريت مؤخرا دراسة إفرادية ناجحة استرعت الانتباه على نطاق واسع تمثلت فيما قامت به حكومة ملاوي التي قررت في عام ٢٠٠٦، مخالفة توجيهات المانحين والمؤسسات المالية الدولية، مساعدة فلاحيها بتقديم دعم كبير للأسمدة وبدرجة أقل للبذور. وتزامن ذلك لحسن الحظ مع نزول أمطار جيدة (بعد عدة سنوات من الجفاف) فارتفعت محاصيل ملاوي من الذرة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، ثم ارتفعت من جديد في عام ٢٠٠٧. وبعد أن كانت ملاوي مهددة بالمجاعة، أصبحت الآن قادرة ليس فقط على تغذية سكانها وإنما أيضا على بيع الذرة إلى برنامج الأغذية العالمي وعلى تصدير المئات من آلاف الأطنان من الذرة إلى البلدان الأفريقية المجاورة[٢١].

٣٠ - وظهرت أنواع الوقود البيولوجي (مثل الإيثانول المستخرج من السكر والذرة، والديزل البيولوجي المستخرج من زيوت اللفت والصويا والنخيل وغيرها من المزروعات) بسرعة على جداول الأعمال الدولية وهي تؤثر بشدة على بعض البلدان. فقد بدأت بعض الحكومات الوطنية، في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو، مشاريع للنهوض بالوقود

---

(١٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية (التقرير الرابع)، ٢٠٠٧.

(٢٠) الموقف المساند لاستخدام الأسمدة مأخوذ من: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨. والحجج المقدمة لاستخدام المكملات العضوية مأخوذة من: Egziabher, Tewolde Berhan Gebre, "Potential of the African Environment for the Intensification of Agricultural Production" in: Aksel Naerstad, ed., *Africa Can Feed Itself* (Oslo, The Development Fund), 2007.

(٢١) Keynote Address by H.E. Bingu Wa Mutharika, President of Malawi, to the High-Level Special Event on "Aid for trade and Food Security", FAO, Rome, 21 November 2007. See also, *"Ending Famine, Simply by Ignoring the Experts"* by Celia W. Dugger in *The New York Times*, 2 December 2007, page 1.

البيولوجي ودعمه بالإعفاء من الضرائب وبالدعم وبفرض استهلاكه بنسب معينة. وأُنتج حوالي ٩٠ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي من الإيثانول، الذي بلغ ٤٠ بليون لتر في عام ٢٠٠٦، في البرازيل (التي بدأت إنتاجه في ثلاثينات القرن الماضي)، وفي الولايات المتحدة، في حين أنتجت فرنسا وألمانيا أكبر الكميات من الديزل البيولوجي. وتتوقع التقديرات ارتفاع نسبة الوقود البيولوجي في مجموع الإنتاج العالمي من الطاقة من أكثر بقليل من ١ في المائة حاليا إلى ما بين ٤ و ٧ في المائة (حسب السيناريوهات) في عام ٢٠٣٠[٢٢]. وفي حين تتيح هذه الصناعة للفلاحين موردا هاما محتملا وأسواقا جديدة، بمن فيهم صغار الفلاحين في المناطق الريفية، فهي تثير القلق أيضا فيما يتصل بالأثر الذي يمكن أن يحدثه الوقود البيولوجي على الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، والتنمية الريفية. ومن بين جوانب ذلك القلق التي ينبغي النظر فيها، المنافسة على الأراضي القابلة للزارعة، وعلى الماء وغيره من المدخلات المستخدمة في إنتاج الأغذية، وتزايد الضغط على أسعار الأغذية، وغيرها من التكاليف الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية.

٣ – الماء والزراعة

٣١ – تستهلك الزراعة أكبر نسبة، ومن بعيد، من مياه العالم (ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من مجموع الاستهلاك العالمي). ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة كثيرا، نظرا لتزايد ندرة الماء، التي بدأت تؤثر على جميع قارات العالم وعلى أكثر من ٤٠ في المائة من سكانه. وبحلول ٢٠٢٥، سيكون ١,٨ بليون نسمة يعيشون في بلدان أو مناطق تعاني من ندرة الماء المطلقة، ومن المحتمل أن يعيش ثلثا سكان العالم في ظروف تتسم بنقص شديد من الماء. ويزيد من ندرة الماء تغير المناخ، لا سيما في أكثر مناطق العالم جفافا. وستصبح الزراعة، وخاصة الري، أكثر ضعفا أمام تلك التغيرات. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٨٠ في المائة من الأزمات الغذائية في العالم لها صلة بالماء وخاصة بالجفاف[٢٣].

٣٢ – والري عنصر أساسي في إنتاج الغذاء العالمي. فقد كانت المساحات المروية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ لا تمثل سوى خُمس مجموع الأراضي القابلة للزراعة في البلدان النامية بيد أنها أنتجت خمسا جميع المحاصيل وقرابة ثلاثة أخماس محاصيل الحبوب. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أنه يوجد، على ما يبدو، ما يكفي من الأراضي القابلة للري غير المستخدمة لتلبية

(٢٢) الوكالة الدولية للطاقة، توقعات الطاقة في العالم، لعام ٢٠٠٦، باريس، ٢٠٠٦.

(٢٣) [23] Input from FAO for CSD-16; also: UNEP, GEO-4, page 121; Rosegrant, Mark et al, *World Water and Food to 2025: Dealing with Scarcity* (Washington, DC, IFPRI, 2002); and OECD, *Water and Agriculture: Sustainability, Markets and Policies* (Paris, OECD, 2006).

احتياجات المستقبل. وتشير الدراسات إلى وجود أراض قابلة للري في البلدان النامية يصل مجموع مساحتها إلى ٤٠٢ من ملايين الهكتارات، لا يستخدم منها حاليا سوى النصف. بيد أن الموارد المائية ستكون عاملا يعوق بشدة التوسع الزراعي في جنوب آسيا حيث سيبلغ استخدام موارد الماء العذب المتجددة ٤١ في المائة بحلول ٢٠٣٠، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي ستبلغ فيها تلك النسبة ٥٨ في المائة.

٣٣ - ولا تتجاوز نسب الأراضي المروية اليوم ٧ في المائة في أفريقيا و ٤ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولذلك، فإن أفريقيا جنوب الصحراء تستعمل أقل من ٣ في المائة من مواردها المائية. وبالنظر إلى أن ثلث سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعانون من نقص في التغذية، وأن عدد السكان سيرتفع حسب المتوقع من ٧٠٠ مليون نسمة حاليا إلى ١,٢ بليون نسمة بحلول ٢٠٣٠، تتضح ضرورة تحسين سبل عيش سكان المناطق الريفية وأمنهم الغذائي عن طريق تحسين إدارة المياه.

٤ - الموارد الجينية النباتية والحيوانية

٣٤ - إن الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة عنصر أساسي في تحقيق الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. وقد استعمل البشر حوالي ١٠ ٠٠٠ نوع من النباتات في غذائهم خلال التاريخ. بيد أن ٢٠ نوعا فقط من المحاصيل تمثل ٩٠ في المائة من مصادر الطاقة والبروتين الغذائي ويمثل القمح والأرز وحدهما أكثر من نصف مصادر الطاقة المستمدة من النباتات.

٣٥ - وتتضمن الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة المواد الجينية المتنوعة التي تتضمنها الأصناف التقليدية من المستنبتات العصرية التي ينتجها المزارعون، إضافة إلى أنواع النباتات البرية التي يمكن استخدامها غذاء أو علفا أو أليافا لصنع الملبس أو المأوى، أو حطبا أو خشبا أو وقودا. وحملت الزراعة العصرية الفلاحين على هجر معظم أنواع محاصيلهم التقليدية واستخدام أنواع عصرية محسّنة ولكنها تتسم بالتماثل في معظم الأحيان. ورغم أن ذلك التنوع يُحتفظ به في مصارف جينية (خارج مواقعها) فإن تناقص موارد تنوع المحاصيل في الحقول (أي في مواقعها) يمثل في الأجل الطويل خطرا كبيرا على الأمن الغذائي العالمي. وتحتفظ مراكز البحوث التابعة للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ عينة من الموارد الجينية للمحاصيل الزراعية والعلفية والحرجية، متاحة للجميع. وقد ساعدت البذور التي جمعتها تلك المراكز في تحقيق انتعاش النمو الزراعي في عدد من البلدان الخارجة من النزاعات أو من كوارث طبيعية مثل الأعاصير أو الفيضانات[٢٤].

(٢٤) مزيد من المعلومات متاح على www.cgiar.org.

٣٦ - ومن المسائل الخلافية جدا في مجال الاستنبات، دور الأحياء المحوّرة جينيا. فبإمكان التحوير الجيني أن يحدث زيادة حقيقية في المردود الزراعي، وأن يقلص من الوقت اللازم للنمو وأن يحسن من قدرة النباتات على مقاومة الأمراض والآفات، مما يزيد من الإنتاجية الزراعية ويخفف من الجوع ويخلق دخلا للفلاحين. بيد أن مخاطره على البيئة، بما في ذلك على التنوع البيولوجي، وعلى صحة الإنسان والحيوان مجهولة إلى حد بعيد. وقد قُدمت مؤخرا خلال المناقشات حول إطلاق ثورة خضراء جديدة لأفريقيا حجج تؤيد أو تناهض استخدام الكائنات الحية المحورة جينيا. ويقول المؤيدون أنه ينبغي لأفريقيا أن تستخدم جميع التكنولوجيات المتاحة، التقليدية منها والبيوتكنولوجيا العصرية، لمواجهة التحديات التي تعوق زراعتها، في حين يرى المناهضون أنه بإمكان أفريقيا أن تحقق أمنها الغذائي بدون اللجوء إلى الكائنات المحورة جينيا. ويرى الكثيرون أن الحالة لا تقبل موقفا متصلبا في أي من الاتجاهين وإنما ينبغي أن تكون التكنولوجيات الجديدة من بين الأدوات التي تستخدم حسب الحاجة[٢٥].

٣٧ - وتناقصت أيضا الموارد الجينية الحيوانية المستخدمة في الغذاء والزراعة تناقصا متسارعا خلال السنوات الأخيرة. وتحدد الدراسة عن الموارد الجينية الحيوانية المستخدمة في الغذاء والزراعة في العالم، التي نشرتها منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٧، ثغرات كبيرة في قدرات البلدان، لا سيما البلدان النامية، على إدارة مواردها الجينية الحيوانية إدارة متكاملة[٢٦].

٥ - الصحة الحيوانية والبشرية

٣٨ - أسفر استخدام المبيدات التركيبية للآفات (مبيدات الحشرات، ومبيدات الفطر، ومبيدات النباتات الطفيلية) خلال الستين سنة الماضية عن تغيير دور إبادة الآفات في تكثيف الزراعة. وتظل أعلى مستويات استخدام مبيدات الآفات في البلدان النامية، بيد أن أسواقها تشهد ركودا أو تقلصا لأسباب منها شدة الشواغل البيئية السائدة في العديد من البلدان. وأصبح نهج الإدارة المتكاملة للآفات الإستراتيجية المفضلة في مكافحة تلك الآفات. ويتمثل

(٢٥) ثار الجدل مؤخرا بمناسبة عرض قدمه التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، الذي أُنشئ حديثا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) حول مسألة إدراج أو عدم إدراج الكائنات المحورة جينيا في الاستراتيجية الأولية لتلك الثورة. وخلص الجدل إلى أن التحالف لا يعارض استخدام الكائنات المحورة جينيا وإنما يفضل الاعتماد على المحاصيل التقليدية لأنه بإمكانها تحقيق نجاح سريع ولأنها تتلاءم مع واقع البلدان الأفريقية. انظر المزيد من المعلومات عن المناقشة في http://www.bdafrica.com.

(٢٦) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد الجينية الحيوانية في العالم وتسخيرها للأغراض الغذائية والزراعية (http://www.fao.org/docrep/010/a1250e/a1250e00.htm).

ذلك النهج في جمع مدروس بين عدد من التقنيات المتاحة لمكافحة الآفات يتصدى لنمو تجمعات الآفات ويُبقي على المبيدات وغيرها من أشكال التدخل في مستويات مقبولة اقتصاديا ومأمونة لصحة البشر وللبيئة. وتشدد الإدارة المتكاملة للآفات على نمو محاصيل صحية بأقل ما يمكن من التأثير على الأنظمة الإيكولوجية الزراعية، مما يشجع آليات المقاومة الطبيعية للآفات. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أنه بإمكان هذه الإدارة المتكاملة أن تخفض إلى النصف من المبيدات المستعملة في إنتاج القطن والخضروات وأن تحقق الاستغناء الكامل عن تلك المبيدات في زراعة الأرز.

٣٩ - وارتبطت التغيرات البيئية والأنماط الديمغرافية البشرية والحيوانية، والتغيرات التي شهدتها الممارسات الزراعية أيضا بتنامي انتقال الأمراض من الحيوان إلى البشر. ومن بين الحالات المعروفة التي انتقلت فيها العدوى مؤخرا من الحيوان إلى البشر (مثل الأمراض الحيوانية المصدر) متلازمة الإصابات التنفسية الحادة، وأنفلونزا الطيور، ومرض جنون البقر. وبما أن العديد من الأمراض المعدية حيوانية المصدر، قامت منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية، ومنظمة الصحة العالمية، بتنسيق آليات الإنذار والتصدي لديها وتجميعها في عام ٢٠٠٦ في النظام العالمي للإنذار المبكر والتصدي، بغية تحسين احتواء الأمراض الحيوانية الخطرة وعلاجها.

٤٠ - وأسهمت هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إسهاما كبيرا في الجهود الدولية لمواءمة سلامة الأغذية ونوعيتها. وقد اعتمدت الهيئة منذ إنشائها منذ قرابة خمسين سنة خلت حوالي ٣٠٠ معيار تتعلق بسلامة السلع والأغذية، ووضعت أكثر من ٣ ٠٠٠ حدا أعلى لبقايا المبيدات والعقاقير البيطرية، وأكثر من ١ ٠٠٠ حكم يتعلق بالمواد التي تضاف إلى الأغذية، والعشرات من المبادئ التوجيهية التي تتعلق بالملوثات، ومدونات سلوك لمنع التلويث، ونصوصا متنوعة تتعلق بالنظافة الصحية للأغذية أصبحت فيما بعد قواعد معترف بها عالميا.

دال - وسائل التنفيذ: التجارة الدولية والاستثمار في الزراعة

١ - التجارة الزراعية الدولية

٤١ - شهدت العقود السابقة زيادة كبيرة في تكامل الاقتصاد العالمي عن طريق التجارة. وتوسعت التجارة الدولية للمنتجات الزراعية (بما في ذلك المحاصيل، والماشية، والمنتجات الحرجية والسمكية) أيضا توسعا تجاوزت سرعته نمو الناتج المحلي الزراعي العالمي، وإن كان ذلك بمعدلات أقل من المعدلات التي سجلها نمو التجارة عموما في السلع والخدمات، ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي حين تواصل نمو التجارة الزراعية خلال الأربعين سنة الماضية

(تغطي البيانات فترة تنتهي في عام ٢٠٠٣) وبلغ حوالي ٧٢٥ بليون دولار، انخفضت نسبتها في مجموع التجارة العالمية انخفاضا متواصلا من حوالي الثلث منذ أربعة عقود إلى حوالي ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٣[٢٧].

٤٢ - وخلال هذه الفترة، تغير دور التجارة الزراعية في الأنماط التجارية العامة عندما انعكس اتجاه تدفق السلع الأساسية الزراعية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ففي العقود الأربعة الماضية، شهدت البلدان النامية انخفاضا كبيرا في نصيبها من الصادرات الزراعية إلى مجموع صادراتها من السلع، وانخفاضا بطيئا في نصيب الزراعة من مجموع مستورداتها. وتحولت تلك البلدان من حالة مصدر زراعي صاف، تتجاوز صادرته مستورداته بنسبة كبيرة، إلى حالة تعادلت فيها عموما الصادرات والواردات الزراعية في السنوات الأخيرة. وشهدت البلدان المتقدمة النمو نصيبها من كل من الصادرات والواردات الزراعية ينخفض بشكل أبطأ في الفترة نفسها. واليوم، أصبحت التجارة الزراعية لكل من البلدان النامية والمتقدمة النمو متوازنة عموما وتمثل حوالي ١٠ في المائة من مجموع السلع المستوردة[٢٨].

٤٣ - وأصبحت المنتجات من الحبوب، التي كانت تمثل أكثر نسبة من مواد التجارة الزراعية الدولية، تمثل الآن أقل من ٥٠ في المائة في البلدان النامية، وأقل من الثلث في البلدان المتقدمة النمو، في حين أصبحت الفئتان تستوردان مواد مجهزة أعلى قيمة، منها زيوت الطعام، والمنتجات من الماشية، والفواكه والخضروات[٢٩].

٤٤ - وتمثل أقل البلدان نموا حالة خاصة من زاوية الاتجاهات الطويلة الأجل في التجارة الزراعية العالمية. فقد انخفضت الصادرات الزراعية لتلك الفئة من البلدان انخفاضا شديدا، مثلما انخفض نصيبها من مجموع الصادرات، وتمثل وارداتها الزراعية باستمرار حوالي ٢٥ في المائة من مجموع وارداتها. وانتقلت أقل البلدان نموا من حالة المصدر الصافي للسلع الزراعية إلى حالة المستورد الصافي لتلك السلع، واتسع عجزها التجاري الزراعي كثيرا منذ أواخر الثمانينات. وتمثل أقل البلدان نموا، في الوقت نفسه، فئة من البلدان لم يندمج قطاعها الزراعي في الأسواق العالمي إلا بدرجة منخفضة جدا بالمقارنة بالبلدان النامية عموما. وأنفقت البلدان

---

(٢٧) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الغذاء والزراعة لعام ٢٠٠٥، فصل خاص عن ”الزراعة والتجارة والفقر: هل بإمكان الفقراء الاستفادة من التجارة؟“، روما، ٢٠٠٥.

(٢٨) FAO, FAOSTAT Statistical Database, Rome, 2006 (http://faostat.fao.org).

(٢٩) للاطلاع على استعراض تفصيلي للتجارة الزراعية، بما في ذلك التوقعات حتى عام ٢٠١٦، انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة، التوقعات الزراعية المشتركة بين المنظمتين، ٢٠٠٧-٢٠١٧، (باريس وروما، ٢٠٠٧) الصفحات ٣٧-٤٦ والجداول.

الأفريقية حوالي ١٨,٧ بليون دولار على استيراد الأغذية في عام ٢٠٠٠، في حين بلغت قيمة مجموع صادراتها الغذائية ١٤ بليون دولار، أي بزيادة طفيفة عن مستواها في عام ١٩٩٠.

٤٥ - والأثر الذي تحدثه السياسة التجارية على الفقر، والأمن الغذائي، وعدم المساواة في البلدان النامية، محور جدل دولي حاد بشأن دور التجارة الدولية في التنمية. وقد وضعت جولة الدوحة الجارية حول المفاوضات التجارية مسألة التنمية والفقر من الأولويات. وفي حين يمكن للتجارة الزراعية أن تسهم في وضع استراتيجية إنمائية تقوم على الزراعة، ولتحرير التجارة في المنتجات الزراعية أن يحقق أثارا إيجابية، فإن ليس من الواضح إن كانت زيادة الانفتاح على التجارة الدولية ستؤدي، في حد ذاتها، إلى تحسّن كبير في النمو الاقتصادي، أو الحد من الفقر، أو الأمن الغذائي. ويتناول جانب كبير من النقاش الدائر في جولة الدوحة مسألة تحسين وصول الصادرات الزراعية للبلدان النامية إلى الأسواق الاقتصادية المتقدمة النمو، والحد من السلع المدعومة التي تضعها البلدان المتقدمة النمو في الأسواق العالمية على حساب المنتجين من البلدان النامية.

٢ - الاستثمار في الزراعة

٤٦ - يكون الاستثمار المالي في القطاع الزراعي، أو في غيره من القطاعات، في شكل تدفقات من الموارد العامة مثل المساعدة الإنمائية الرسمية (هبات أو أموال ميسرة تتبرع بها البلدان أو الجهات المتعددة الأطراف المانحة)، أو قروض غير ميسرة من المؤسسات المالية الدولية، أو تدفقات خارجية من القطاع الخاص، أو منح وموارد محلية خاصة من مؤسسات عامة أو خاصة. وتُعتبر قلة الاستثمارات من جميع هذه المصادر خلال العقود الأخيرة عائقا كبيرا يحد من زيادة الإنتاج الزراعي.

٤٧ - وفي السنوات العشرين أو الخمس والعشرين الماضية انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الزراعة انخفاضا كبيرا، من حيث قيمتها المطلقة أو نسبتها إلى مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. فقد انخفضت نسبة تلك المساعدة من أعلى مستوى لها بلغته وهو ١٨ في المائة في عام ١٩٧٩ إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، وانخفض حجمها من ٨ بلايين دولار في عام ١٩٨٤ (بقيمة دولارات ٢٠٠٤) إلى ٣,٤ بلايين دولار في عام ٢٠٠٤. وسجل مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في أفريقيا في جنوب الصحراء وشمالها بعض

الارتفاع في عام ١٩٨٠ بيد أنه انخفض من جديد في عام ٢٠٠٤ إلى ما كان عليه في عام ١٩٧٥ أي حوالي ١,٢ بليون دولار[٣٠].

٤٨ - ومؤخرا، سجل مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفاعا واضحا في عام ٢٠٠٥ (بعد التبرعات التي أعلن عنها المانحون في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، بيد أن الزيادة الكبيرة في المعونة المقدمة إلى أفريقيا، لا سيما بلدانها الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، كانت في شكل إعفاء لديون بعض البلدان الكبيرة. وفي حين ارتفع حجم القروض التي تقدمها المنظمات المتعددة الأطراف إلى الزراعة بحوالي ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وحدث ذلك بعد انخفاض حاد في مجموع القروض التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية (لا سيما البنك الدولي) إلى الزارعة في التسعينات، إضافة إلى أن حجم تلك القروض كان أصلا منخفضا جدا[٣١]. وأعلن البنك الدولي مؤخرا أن استثماراته في الزراعة والتنمية الريفية ارتفعت في السنة المالية ٢٠٠٧ للسنة الرابعة على التوالي، وبلغت ٣,١ بليون دولار، أي ١٢ في المائة من مجموع القروض التي قدمها البنك. وقُدم معظم تلك القروض إلى بلدان جنوب آسيا، تليها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٤٩ - وانخفض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها البلدان المانحة الرئيسية في عام ٢٠٠٦ بـ ٤,٥ في المائة إلى ١٠٤,٤ بليون دولار[٣٢]. فإذا كان نصيب الزراعة من تلك المساعدة ذلك العام (التاريخ ليس معروفا بعد) هو نفس نصيبها في عام ٢٠٠٤، فإن انخفاض الحجم المطلق للمعونة يكون أكبر. وحدد البنك الدولي (الذي يسعى حاليا إلى الزيادة من الاستثمارات المتعددة الأطراف في الزراعة والتنمية الريفية) عدة أسباب لانخفاض دعم المانحين لتلك القطاعات - وهو ما يسميه البنك ''عدم الثقة في الزراعة'': (أ) انخفاض أسعار السلع الأساسية الدولية مما قلل من قدرة الزراعة في البلدان النامية على تسجيل أرباح؛ (ب) تزايد المنافسة على موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما من جانب القطاعات الاجتماعية؛ (ج) التصدي للعديد من الأزمات الطارئة؛ (د) معارضة الفلاحين في بعض

---

(٣٠) OECD, *Credit Reporting System, 2006*. Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD); and World Bank, *WDR, 2008 (2007)*, pp. 41.

(٣١) البنك العالمي، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨، ومنظمة الأغذية والزراعة ''تمويل التنمية: القضايا والقيود والتوقعات''، الوثيقة جيم 2007/INF/18، التي أُعدت للدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، روما، ١٧-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(٣٢) OECD/DAC, Final ODA Flows in 2006, released 10 December 2007, Paris. The DAC is the Development Assistance Committee of the OECD.

البلدان المانحة لدعم الزراعة في الأسواق الرئيسية التي يصدرون إليها منتجاتهم؛ (هـ) معارضة أنصار البيئة الذين يرون في الزراعة عنصرا مدمرا للموارد الطبيعية وملوثا للبيئة[٣٣].

٥٠ - وانخفضت أيضا النفقات المحلية العامة التي تخصصها البلدان لقطاعاتها الزراعية، من حيث نسبتها إلى مجموع الإنفاق العام، من ١١,٣ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٢. وتشير بيانات أتيحت مؤخرا إلى أن الإنفاق العام على الزراعة في البلدان التي تعتمد عليها (وهي ١٤ بلدا منها ١٢ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) انخفض من ٦,٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٤ في المائة في عام ٢٠٠٤[٣٤]. وانخفضت حصة الزراعة من الإنفاق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى نسبة أدنى حتى بلغت ربما ٢,٥ في المائة من مجموع النفقات العامة في عام ٢٠٠٢ (بعدما كانت هذه النسبة تبلغ ٨,٠ في المائة في عام ١٩٨٠)[٣٥]. وهناك تباين واضح بين انخفاض الإنفاق الرسمي على الزراعة وبين الارتفاع الذي شهده الإنفاق على التعليم والصحة في جميع المناطق.

٥١ - وأدى قلق البلدان الأفريقية نفسها من استمرار انخفاض الموارد العامة المحلية المخصصة للزراعة إلى الالتزامات الهامة التي عقدها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة على أنفسهم في إعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣ وإلى اعتماد برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. ويتناول برنامج التنمية الذي أعدته الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مسائل نمو القطاع الزراعي، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي. ويلزم إعلان مابوتو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بأمور منها القيام على سبيل الأولوية بتنفيذ منظور برنامج التنمية الزراعية الشاملة الذي يدعو إلى تحقيق نمو سنوي في إنتاج الأغذية قدره ٦ في المائة بحلول ٢٠١٥، وتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من موارد الميزانية الوطنية في غضون خمس سنوات (أي بحلول الموسم ٢٠٠٨-٢٠٠٩) للزراعة والتنمية الريفية[٣٦].

---

(٣٣) البنك العالمي، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨ (٢٠٠٧).

(٣٤) Fan, Shenggen, Public Expenditures, Growth and Poverty in Developing Countries: Issues, Methods and Findings (Baltimore, Maryland, Johns Hopkins University Press) Forthcoming, cited in World Bank, WDR 2008 (2007).

(٣٥) Stephen Ackroyd and Lawrence Smith, Review of Public Spending to Agriculture, OPM, January 2007, cited in: FAO, "Financing of Agriculture: Issues, Constraints and Perspectives", document C 2007/INF/18 prepared for the 34th session of the FAO Conference, Rome, 17-24 November 2007.

(٣٦) انظر "NEPAD's CAADP", in *Catalyst for Action: Towards an African Green Revolution*, Report of the Oslo Conference 2006 (Oslo, Yara International ASA), 2007.

٥٢ - وتعززت الالتزامات العامة، إلى جانب الاتفاقات التي تضمنتها الأهداف الإنمائية للألفية، وتوافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ بشأن تمويل التنمية، ومؤتمر قمة الثمانية في غلينيغلز باسكتلندا في عام ٢٠٠٥، في السنوات الأخيرة بتدفق موارد كبيرة من التمويل الإنمائي من المؤسسات الخاصة. ومما يذكر أن مؤسسة روكفيلر المعروفة بدورها الرئيسي في دعم الثورة الخضراء بين خمسينات وسبعينات القرن الماضي، التي أحدثت تغييرات عميقة في الزراعة في جنوب وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية، أقامت في عام ٢٠٠٦ شراكة مع منظمة أخرى غير حكومية يوجد مقرها في الولايات المتحدة، هي مؤسسة بيل وملينـدا غايتس، واستثمرتا ١٥٠ مليون دولار في إنشاء التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا. وتسعى هذه الشراكة الطويلة الأجل إلى تعزيز التنمية الزراعية في أفريقيا عن طريق تناول المسائل المتصلة بالزراعة نفسها وبالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية ذات الصلة، بما في ذلك خصوبة التربة، والري، وتوافر البذور الجيدة وغيرها من المدخلات المحسّنة بتكلفة مقدور عليها، والممارسات الإدارية في الزراعة، ووصول الفلاحين إلى الأسواق، والتمويل[٣٧].

ثالثا - التحديات المستمرة

٥٣ - مع توقع ارتفاع عدد سكان العالم إلى ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، أي بزيادة ٥٠ في المائة عن عددهم حاليا، معظمهم في العالم النامي، سوف تتطلب استجابة الزراعة لاحتياجات تلك الأعداد من الطعام حلولا ابتكارية. ولا يوجد ما يضمن استمرار النجاح الكبير الذي حققته الزراعة خلال نصف القرن الماضي، نظرا للتحديات الناشئة وللظروف السائدة. وخلصت دراسة أجراها البنك الدولي في عام ٢٠٠٥ إلى أن السياق الزراعي في العديد من البلدان النامية، يختلف جدا، سواء في جوانبه الجيدة أو السيئة، مما كان عليه الوضع منذ عقد واحد من الزمن[٣٨]. ومع ذلك الاختلاف ومثلما أشار البنك العالمي في تقريره لعام ٢٠٠٧، لا تزال الزراعة في القرن الحادي والعشرين أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من الفقر[٣٩].

---

(٣٧) مؤسسة روكفلر، بيانات صحفية صادرة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ورد فيها قول السيد غايتس، الرئيس المشارك لمؤسسة غايتس في مأدبة غذاء أقامها التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا ''لم يحدث أن حققت أي منطقة رئيسية في العالم مكاسب اقتصادية مطردة بدون أن يسبق ذلك تحسين كبير في إنتاجيتها الزراعية''.

(٣٨) البنك الدولي، نمو اقتصادي من أجل الفقراء: جدول أعمال للتنمية (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٥).

(٣٩) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨.

٥٤ - إن تجدد التركيز على الزراعة، الذي ظهر في السنوات الأخيرة في شكل مبادرات اتخذتها الحكومات والمنظمات الدولية، والقطاعان العام والخاص، وورد وصفه في الفرع الثاني أعلاه، أمر مشجع. وتحسّنُ الأداء الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو وفي العديد من البلدان النامية يبشر بحدوث تقدم كبير في التخفيف من الجوع والفقر خلال السنوات القادمة. بيد أن العمل المنشود بالغ الصعوبة، فعلى العالم أن يخفض بـ ٣١ مليون شخص من عدد الجياع كل سنة وحتى عام ٢٠١٥، لكي يمكن تحقيق الأهداف التي اتُفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للأغذية وأقرها كل من مؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة والإعلان بشأن الألفية. والتحديات التي تواجهها مختلف البلدان متفاوتة الشدة، وهناك بلدان مهددة أكثر من غيرها بالفشل في مكافحة الجوع. وكثيرا ما تكون البلدان التي تواجه أشد الصعوبات والتي يتعين عليها بذلك أكبر الجهود هي أقلها موارد للقيام بذلك.

٥٥ - والزراعة مدعوة اليوم إلى القيام بأدوار متنوعة تنطوي على خيارات تتسم بعمق أثرها وأحيانا كثيرة بالصعوبة. فعلى الزارعة في نفس الوقت ضمان الأمن الغذائي لسكان العالم وتأمين مصدر للرزق لبلايين الأشخاص، لا سيما الفقراء، وأيضا تقديم خدمات إيكولوجية إلى البيئة ككل، واستيعاب غاز الكربون المحبوس، واستخدام التربة والماء والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية استخداما فعالا ومستداما، مع التقليل في الوقت نفسه من الآثار السلبية على البيئة. والتطورات المتوقعة في المستقبل يكتنفها عدم اليقين، سواء ما تعلق منها بتزايد ندرة الموارد، ومنها الماء، والأراضي القابلة للزراعة؛ أو بالأخطار التي يمثلها تغير المناخ؛ وارتفاع أسعار الطاقة؛ أو الطلبات السوقية الجديدة، مثلا على الوقود البيولوجي. يضاف إلى ذلك الارتفاع المشهود الذي حدث مؤخرا في أسعار الأغذية في العالم والذي يهدد أفقر السكان.

٥٦ - والتحديات المرتبطة بالفقر والزراعة والبيئة تحديات مترابطة وصعبة الحل لا سيما في أفريقيا. فقد ساءت حالة الأمن الغذائي في أفريقيا كثيرا خلال العقود الأخيرة وازدادت وارداتها من الأغذية المكلفة. ولا تزال تدفقات المعونة الغذائية الدولية المقدمة في شكل عمليات طوارئ وإغاثة وإنعاش لازمة. ومن بين البلدان الـ ٣٦ التي تمر بأزمة حاليا، التي تري منظمة الأغذية والزراعة أنها بحاجة إلى مساعدة خارجية تساعدها على التصدي لانعدام الأمن الشديد لديها، يوجد ٢١ منها في أفريقيا[٤٠].

(٤٠) FAO, *"Crop Prospects and Food Situation"*, No.1, February 2008, Rome. The other "countries in crisis" are in Asia (9), Latin America and the Caribbean (4) and Europe (2).

٥٧ - ومع ذلك، وبالرغم من هذه التحديات، فإن ما حدث مؤخرا من زيادة في الإنتاجية، وارتفاع الدخل في الريف، ومن عزم أظهرته البلدان النامية ودعم قدمه المجتمع الدولي، جعل عددا من المراقبين يستنتجون أنه بإمكان أفريقيا أن تغذي نفسها وأن تحافظ في الوقت نفسه على البيئة وعلى مواردها الطبيعية[٤١]. وللفلاحين وغيرهم من أصحاب المصلحة في هذه الجهود دور حاسم. وبعد سنوات من إهمال المانحين والحكومات الوطنية لهذا الموضوع، بدأ الاهتمام ينصب من جديد على ضرورة الاستثمار في الزراعة وفي صغار الفلاحين، في سعي إلى الحد من الفقر، وتعزيز التنمية الريفية والأمن الغذائي، وإيجاد بديل مستدام عن الهجرة إلى المدن. والدور الهام الذي تقوم بها المرأة في الزراعة الصغيرة النطاق، يتطلب إدماج الشواغل الجنسانية في تلك الجهود.

---

(٤١) انظر Aksel Naerstad, ed., *Africa Can Feed Itself: Conclusions and recommendations from the Conference "Can Africa Feed Itself?"*, Oslo, 6-8 June 2007.